حاضرة طرفاية في اهتمامات السلطة المركزية:
من حركات المولى الحسن الأول إلى الرجوع لحوزة الوطن (1882-1958)

غلة بيكا
طالبة دكتوراه وباحثة في التاريخ
جامعة ابن زهر بأكادير
المملكة المغربية

الملخص:

منذ القرن التاسع عشر، شكّلت حاضرة طرفاية مسرحًا للتنافس الاستعماري بين بريطانيا وإسبانيا وفرنسا، نظرًا لموقعها الإستراتيجي وقربها من الأسواق الإفريقية، تصدّى السلطان مولاي الحسن الأول لهذه الأطماع بدبلوماسية حازمة وحركات عسكرية سنتي 1882 و1886، وأثمر الضغط المخزني والمقاومة الشعبية اعتراف بريطانيا بالسيادة المغربية على طرفاية سنة 1895، لكن إسبانيا احتلتها عسكريًا سنة 1916، واستمر الكفاح الشعبي إلى أن التحقت المنطقة بجيش التحرير المغربي، بعد معارك ضارية سنة 1957-1958، اضطرت إسبانيا للجلاء، واستُرجعت طرفاية نهائيًا إلى المغرب في أبريل 1958، في خطوة جسّدت استكمال الوحدة الترابية.

الكلمات الافتتاحية: طرفاية، الصحراء المغربية، السيادة، المقاومة، الاستعمار، جيش التحرير.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقديم:

كانت المناطق الصحراوية الجنوبية محط اهتمام دائم للأطماع الأوروبية الاستعمارية كلما أحس هؤلاء بضعف إشعاع السلطة المركزية وانشغالها ببعض القلاقل الداخلية والخارجية، هذه الأطماع اتخذت في الغالب شكل تنافس استعماري بين القوى الامبريالية الكبرى كفرنسا وإسبانيا وبريطانيا، بحكم كونها قريبة من الأسواق الإفريقية وبعدها عن سلطة المخزن المركزي ولتطويق المغرب من كل الجهات من أجل إضعافه وفرض الواقع الاستعماري.

منذ القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين، سيشتد التنافس بين دول ثلاث، اعتمدت كل منها على أسس مختلفة في محاولاتها لاحتلال السواحل الجنوبية المغربية. إذ ظلت فكرة غزو الصحراء المغربية تراود الدول الاستعمارية بشكل دائم، إلا أن سلاطين الإيالة الشريفة استغلوا هذا التنافس وتوظيفه من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة بالرغم من موقف الضعف والهوان الذي تعيشه السلطة المركزية، بل استطاعوا عرقلة وتأجيل سقوط هذه المناطق في قبضة الحماية الاستعمارية الأجنبية إلى فترات لاحقة.

كانت حاضرة طرفاية أبرز المناطق الجنوبية التي تنافست عليها الدول الاستعمارية، وحظيت باهتمام سياسي من طرف السلطة المخزنية التي لجأت لكل الوسائل الديبلوماسية والتدخلات الفعلية عن طريق بسط النفوذ من أجل الحد من انتهاكات الدول الأجنبية لسيادة الإيالة الشريفة.

1ـــ التنافس الأجنبي حول طرفاية:

استمر التوافد الأجنبي على السواحل الجنوبية المغربية، تحت غطاء البعثات الاستكشافية، على أمل الاستحواذ على مراسي استراتيجية لممارسة التجارة والتمهيد لاحتلال المنطقة. فكانت منطقة طرفاية من المواقع التي وقع عليها اختيار الإنجليز في شخص دونالد ماكيتري الذي وفد إليها سنة 1872م،[1] وتعرف على مكوناتها وقرر إنشاء محطة تجارية في هذه المنطقة التي كانت تعرف باسم رأس جوبي ابتداء من سنة 1878م، معتبرا إياها نقطة جغرافية ملائمة لربط الصلات التجارية بإفريقيا السوداء.[2]

وظف ماكيتري كل الحيل والأساليب لإقناع الحكومة البريطانية وكل الأطراف التي لها تأثير على السلطة من أجل تحقيق مشروعه بعد أن جوبه بالرفض[3] في الوهلة الأولى مخافة إلحاق الضرر بالعلاقات المتميزة بين البلدين (المغرب/انجلترا).[4] وهذا ما تم له بعد إقناع الأوساط البحرية باستغلال ثروات الصحراء، فأسس شركة شمال غرب إفريقيا[5] مستغلا معاناة المنطقة من وقع

---

[1] ـــ أحمد تنضافت، التسرب الأوروبي بالسواحل الأطلسية الجنوبية للمغرب 1836-1896، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، الطبعة الأولى، الرباط، 2014، ص. 55.

[2] ـــ لطيفة الحسيني، التدابير المخزنية لحماية السواحل الجنوبية المغربية جهود السلطان مولاي الحسن الّأول، مجلة الذاكرة الوطنية، العدد 22، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، الطبعة الأولى، الرباط، 2013، ص. 52.

[3] ـــ خالد بن الصغير، بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2003، ص. 187.

[4] ـــ تنضافت، مرجع سابق، ص. 57.

[5] ـــ لطيفة الحسيني، مرجع سابق، ص. 52.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الجائحة والمجاعة،[1] غير أن هذا المشروع أثار ضجة كبيرة من طرف المنافسين الأوروبيين والسلطة المخزنية[2] التي اعتبرته انتهاك لسيادتها دون ترخيص من المخزن.

1-1 مواقف الدول المنافسة حول مشروع مكيتري بطرفاية:

عبرت القوى الاستعمارية الأوروبية التي كانت تتربص بالسواحل الجنوبية المغربية عن قلقها تجاه المشروع، وتوالت الشكاوي من التجار الأوروبيين في الصويرة جراء ما لحق معاملاتهم التجارية من كساد بسبب خطوة (ماكتري) في طرفاية، وكانت فرنسا تأمل في ربط مستعمراتها بكل من الجزائر والسينغال بالسكة الحديدية عبر الجنوب المغربي، وعملت على إيجاد موطئ قدم بسواحل المنطقة،[3] أما إسبانيا فاعتبرت الخطوة ضربا في حقوقها التاريخية بالسواحل الجنوبية، واستغلوا الحادث لتجديد مطلبهم بتنفيذ البند الثامن من معاهدة تطوان 1860م القاضي بإعادة فتح سانتا كروز.[4]

2- ردود فعل السلطة المخزنية لحماية طرفاية من التسرب الأجنبي:

2-1 الجهود الديبلوماسية المخزنية تجاه قضية ماكيتري:

من المعلوم أن المخزن كان على علم بنوايا الدول الاستعمارية، وسارع في تحذير شيوخ المنطقة بمغبة التعامل مع الأجانب وتجاوز السلطة المركزية في هذا الأمر، فعندما أن علم السلطان مولاي الحسن الأول باستقرار ماكيتري في ساحل طرفاية وعقده لصفقات تجارية مع الأهالي، حتى استدعى الوزير البريطاني المعتمد بطنجة "جون دورمند هاي" وأبلغه بلغة شديدة الغضب احتجاجه على انتهاك حرمة بلاده وسيادتها. حاول "هاي" تهدئة السلطان ووعده بالبحث في القضية.[5]

احتج كذلك النائب السلطاني بطنجة محمد بركاش على الوزير البريطاني وبعث إليه رسالة استنكار ورد فيها: "...ولا نقبل نزوله في إيالة سيدنا نصره الله وكل ما يقع فهو المطالب به وكل ما يقع له ولمن معه لا في أبدانهم ولا في أمتعتهم فدركهم على أنفسهم..."،[6] فرد "هاي" برسالة يدعي فيها كون طرفاية خارج سلطة المخزن المغربي قائلا: "....ليس من حق الحكومة المغربية التدخل في شؤون الأوروبيين الذين يتزلون في المناطق الواقعة جنوب وادي نون والتي لم تشكل أبدا قسما من أملاك السلطان..."،[7] وقد خلق هذا الرد الصادر عن الوزير البريطاني أزمة ديبلوماسية عميقة بين الطرفين، ومما جاء في رد السلطان الذي بعث به إلى نائبه بطنجة ليبلغ به الحكومة البريطانية: "...وقد تكلمنا مع باشدورهم...فادعى أن ذلك المحل خارج عن إيالتنا فلم نقبل منه ذلك ورددناه..."،[8] ولم يكتف السلطان بهذا الرد، بل أصدر ظهير تعيين للشيخ ماء العينين نائبا له على

---

[1] ــ محمد المختار السوسي، المعسول، ج 15، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 1962، ص. 13.

[2] ــ الحسيني، م. س. 52.

[3] ــ تنضافت، م. س. ص. 59.

[4]- F. De la chapelle, Les TEKNA du sud Marocaine, Publication du comité de l'Afrique Française, 1891, p. 51.

[5] ــ نور الدين بلحداد، السلطان مولاي الحسن الأول والسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية 1873-1894، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، الطبعة الأولى، الرباط، 2011، ص. 33.

[6] ــ خالد بن الصغير، العلاقات المغربية-البريطانية خلال القرن التاسع عشر (1856-1186)، الرباط، 2001، ص. 220.

[7] ــ ب. ج. روجرز، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى سنة 1900، ترجمة يونان لبيب رزق، الدار البيضاء، 1982، ص. 258.

[8]-M. Nehli, Lettres chérifiennes, 1ere partie, Paris, 1915, p. 48.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الصحراء وقبائلها كقرار لدعم سيادته وتعزيزها. كما اعتمد على سنده في الجنوب المتمثل في دار إليغ من خلال تحسين علاقاته مع الشريف الحسين أوهاشم.[1]

رغم كل هذا، استمر ماكيتري في تنفيذ مشروعه وواصل اتصالاته بشيوخ القبائل، و لم تقم الحكومة البريطانية بأي حركة من أجل منع ذلك، فتعرض مركزه لهجوم عنيف قام به أتباع الشيخ ماء العينين سنة 1881، وقتلوا أعوانه، فاحتج الوزير البريطاني على السلطان وطالبه بتعويض الخسائر التي لحقت المنشأة ومعاقبة الأشخاص الذين نفذوا الهجوم،[2] وهذا في حد ذاته اعتراف من الحكومة البريطانية بسيادة الإيالة الشريفة على هذا المجال وقبائله بعد أن ادعت في الأول استقلاليته عن سلطة المركز، لكن السلطان رفض هذه المطالب مؤكدا أن وجود المنشأة في ساحل طرفاية بدون ترخيص منه أمر خارج عن القانون.[3]

فقرر ماكيتري الإستمرار في عناده، وانتقل إلى جزيرة رملية قريبة من ساحل طرفاية، وبنا بها مركزا بالأحجار الصلبة وتم تحصينه بالمدافع لحمايته من أي هجوم مباغت تقوم به القبائل.[4]

ولما تيقن السلطان بعدم جدوى الحلول الديبلوماسية أمام إصرار ماكيتري على تنفيذ مشروعه، مع الإدعاء على أن المنطقة خارج نطاق النفوذ المخزني، كما أن سياسة الترويض لم تفلح في الحد من تعامل بعض القوى المحلية مع الأجانب، قرر التدخل الفعلي لحسم مادة هذه النازلة، ولوضع حدود لإنتهاكات هؤلاء الأجانب للسيادة المغربية، فقرر تنظيم حركات سلطانية لسوس والصحراء.

2-2 التدخل الفعلي عبر الحركات السلطانية:

قام السلطان مولاي الحسن الأول بتنظيم حركتين إلى سوس والصحراء، كانت أهدافهما واضحة تجلت في إبعاد الأخطار الأجنبية عن السواحل الجنوبية، والتحرشات التي تمس السيادة المغربية على أقاليمه الصحراوية، حيث عبر المختار السوسي عن ذلك قائلا: "...أقبل السلطان مولاي الحسن الأول إلى سوس ليتفقد ناحية الصحراء لأمور سياسية خارجية".[5]

أـــــ الحركة الأولى (1882):

سعى السلطان مولاي الحسن من خلال هذه الحركة المخزنية إلى تدارك الأمر قبل تفاقمه ولحماية ثغوره الجنوبية (خصوصا طرفاية) "....بعد أن امتدت إليها أعناق الّأجانب إليها، وكثرت أطماعهم فيها، ليتدارك الخرق بالرتق قبل اتساعه..."،[6] رغم محاولة الوزير البريطاني ثني السلطان عن القيام بحركته إل الجنوب.

وبمجرد وصوله إلى منطقة واد نون، نصب عددا من القواد الجدد على سواحل الصحراء وكلف العسس بحراستها ومنع رسو السفن الأجنبية ومنع تعامل القبائل معهم. و لم تسعفه الأوضاع لبلوغ مراميه، فظل ماكتري مستمرا في تنفيذ مشروعه، بيد أن هجومات القبائل الصحراوية تجددت ضد مركزه سنة 1886م، فاضطر إلى طلب الحماية من حكومته، فأرسلت الحكومة

---

[1] ــ نورد الدين بلحداد، م. س. ص. 35.

[2] ــ نورد الدين بلحداد، ماة "دونالد ماكيتري"، **معلمة المغرب**، ملحق (ج3)، المجلد 23، دار الأمان، الرباط، 2014، ص. 635.

[3] - M. Nehli, op cit, p. 61.

[4] ــ بلحداد، السلطان مولاي الحسن، م. س. ص. 37.

[5] ــ محمد المختار السوسي، **إيليغ قديما وحديثا**، المطبعة الملكية، الرباط، 1966، ص. 277.

[6] ــ عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، الجزء الثاني، مطبعة إديال، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 1999، ص. 206.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

البريطانية سفينه حربية إلى ساحل طرفاية للدفاع عن أرواح رعاياها، لكنها تحفظت من مطلب إعلان الحماية.[1] مما استدعى تنظيم حركة مخزنية ثانية في نفس السنة.

ب ـــــــ الحركة الثانية: (1886):

استطاع المخزن خلال هذه الحركة الوصول إلى كلميم محاولا تجاوز العقبات والعراقيل التي اعترضت الحركة الأولى، وقد عبر الناصري عن مبعث إصرار السلطان على القيام بهذه الحركة، قائلا: "...أن بعض تجار النجليز، قد تسور على مرسى بتلك السواحل يسمى طرفاية، ووصل يده بالبيع والشراء ببعض القبائل هناك وأراد أن يبني بالمحل المذكور..."[2]، فقام السلطان بتعيين القياد ومضاعفتهم، فعين على كل فخدة وفرقة صغيرة من كل قبيلة قائدا، ثم "وجه السلطان أيده الله كتيبة من جيشه إلى مرسى طرفاية فغيروا ما كان أحدثه أولئك التجار من النجليز بها، وطمسوا أعلامه وفر من كان بها من النصارى إلى بابوراتهم...".[3] كما تم توسيع مجال العسة ليصل إلى سواحل واد الذهب، وتم تكليف دار بيروك بمهام الحراسة.[4]

3-الاعتراف البريطاني بالسيادة المغربية على طرفاية:

فشلت الحركة الثانية على غرار الأولى في القضاء على المحطات الأوربية المتمركزة في السواحل الأطلسية الجنوبية بسبب الضغوط الديبلوماسية القوية التي مورست على المخزن،[5] فاضطر هذا الأخير للعودة للعمل الديبلوماسي، وحاول ماكيتري وأعوانه الاتصال مباشرة برجالات المخزن للتفاوض معهم، لكن السلطة المركزية كانت تفضل التفاوض مع الحكومة في شخص وزيرها الجديد المفوض بطنجة الذي عقد سلسلة من اللقاءات مع السلطان بمراكش سنة 1887 لإيجاد حل للطرفين حول قضية طرفاية، لكن القبائل لم تنتظر ما ستسفر عنه المفاوضات، بعد أن قامت بهجوم قوي في مارس 1888م، أسفر عنه خسائر في العتاد والأرواح، فتدخلت الحكومة البريطانية مطالبة بالتعويض ومعاقبة الجناة. وبسبب تجدد الهجومات ضد المركز ما بين 1890 و1894، اضطر المخزن إلى عقد سلسلة لقاءات مع ممثلي بريطانيا بالمغرب لإيجاد حل مناسب للخلاف القائم أكثر من عقدين، وقبل السلطان دفع مبلغ 50 ألف جنيه لشراء منشأة مكيتري.[6] لكل هذه الأسباب اجتمع الوزير البريطاني الجديد إيوان سميت بوزير خارجيته مقترحا عليه عرضا يتكون من ثلاث نقاط أهمها: الاعتراف بسيادة السلطان على الأراضي الواقعة بين وادي درعة وبوخادور، وهكذا تم التوقيع على معاهدة بين المغرب وبريطانيا سنة 1895م، اعترفت بموجبها بريطانيا بسيادة المغرب على ساحل طرفاية، ونصها ما يلي: "...إذا اشترى المخزن زينة المحل المذكور من الكمبانية المذكورة لا يبقى كلام لأحد في الأراضي التي من وراء وادي درعة إلى رأس بوخادور المعروف بالطرفاية المذكورة، وكذلك فيما فوق هذا المحل من الأراضي لكون ذلك كله من حساب أرض المغرب...".[7] وبمجرد التوقيع على فصول هذه المعاهدة حتى سارع المولى عبد العزيز إلى إرسال وفد مخزني إلى الجنوب المغربي لحيازة مرسى طرفاية من يد الانجليز وتسلم مفاتيح المركز وبعض المعدات الحربية، وعين

---

[1] ـــ نورد الدين بلحداد، ماة "دونالد ماكيتري"، **معلمة المغرب**، م. س. ص. 635.

[2] ـــ أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لدول المغرب الأقصى**، ج 9، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتب، الدار البيضاء، 1956، ص. 180.

[3] ـــ نفسه، ص. 181.

[4] ـــ تنضافت، م. س. ص. 110-111.

[5] ـــ نفسه، ص. 111.

[6] ـــ نورد الدين بلحداد، ماة "دونالد ماكيتري"، **معلمة المغرب**، م. س. ص. 636.

[7] ـــ بلحداد، م. س. ص. 636.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ممثلين مخزنين بمرسى طرفاية، وأصبحت تستقبل المراكب المخزنية المحملة بالذخائر والأسلحة المرسلة من طرف المخزن لتعزيز نائبه بالصحراء للتصدي للأطماع التوسعية في سواحل الصحراء المغربية.[1] وظل المدد المخزني يصل للمجاهدين الصحراويين إلى أن تم فرض الحماية على المغرب.

4- سياق الوجود الإسباني في حاضرة طرفاية:

منذ أواسط القرن التاسع عشر شرعت إسبانيا في توسعها الاستعماري في افريقيا بعدما فقدت السيطرة على مختلف ممتلكاتها الاستعمارية (باستثناء كوبا والفلبين)،[2] الأمر الذي دفعها نحو البحث عن حصون استعمارية جديدة خاصة في إفريقيا، إذ في سنة 1848م وبما يزيد عن 18 سنة عن احتلال فرنسا للجزائر ،استطاعت إسبانيا احتلال الجزر الجعفرية، الأمر الذي ينذر ببداية تدهور العلاقات المغربية الاسبانية، ولكون المغرب عامة، وجنوبه على وجه الخصوص يتمتع بموقع استراتيجي وجغرافي يربطه ببعده الافريقي، مما يمكن التجارة الداخلية والأوربية من أن تجد لها معبرا عبر الشواطئ الجنوبية المغربية تربط أوروبا بالضفة الأخرى (افريقيا) عبره، فقد جعل منه سمكة من الضرورة اصطيادها، فتكالبت عليه الأطماع (البرتغال، بريطانيا، اسبانيا....) سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تحت ذريعة المصالح التجارية، وذلك عن طريق استغلال الاتفاقيات التجارية مما يخدم مصالحهم ويعطي الصبغة القانونية لدخولهم التراب المغربي. من بين هذه الاتفاقيات ما أبرمتها إسبانيا مع المغرب في 1767، وكذا اتفاقية 1 مارس 1789؛ التي سعت فيها اسبانيا ككل مرة على أن تظهر المغرب الطرف الأضعف وغير قادر على تأمين أراضيه، ولا يستطيع تنفيذ الاتفاقيات التي كان طرفا فيها سواء المتعلقة بالسلم أو التأمين التجاري.[3]

ومنه فقد أسست إسبانيا لنفسها شرعية مراقبة السواحل الجنوبية واستغلالها وتحقيق مصالحها وفرض وجودها تحت ذريعة اتفاقيات بينها وبين العاهل المغربي آنذاك – سيدي محمد بن عبد الله–، والتي لم تكن تعالج سوى مسألة فك أسرى النصارى الواقعين في قبضة القبائل في الجنوب، وقد ذهبت بعض المراسلات إلى اعتبار قبائل هذه المناطق رحل ومحاربين ويدينون بدين الإسلام وأنهم غير خاضعين لسلطة السلطان العلوي، إلا أن الطرح يتبدد حين يتعلق الأمر بافتكاك الأسرى، فيرون حينها أن السلطان وحده القادر على ذلك،[4] فيغيب في ظل كل هذه المزاعم على أن الصحراء أرضا خلاء لا مالك لها.

عرفت سنة 1914م محاولة فرانسيسكو بيتر النزول على ساحل طرفاية، التي تمكن من إحتلالها بعد سنتين (1916)، بعد أن توصل بمساعدات عسكرية من حكام جزر الكناريا‌س، مكنته في تحقيق هدفه في 30 يونيو 1916، وقامت إسبانيا ببناء مركز عسكري لها على ساحل طرفاية، وأصدرت قرار نصت فيه على جعل طرفاية تحت سلطة مندوبها السامي الموجود بمدينة تطوان، وأمرت بينس بنقل مقر حكمه من فيلا سينروس إلى طرفاية،[5] وفي سنة 1927 تم تأسيس حامية عسكرية بها من المجندين الأهالي الجمالين عرفت بعسكر "لاميا" أشرف على تنظيمها الضابط الإسباني بويون دياث. وجعلت من طرفاية قاعدة

---

[1] ــ نفسه.

[2] ــ ميكل مرتين، الاستعمار الاسباني في المغرب، ترجمة عبد العزيز الوديي، منشورات التل، مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء ، ص.12.

[3] ــ أحمد الشيخي، طرفاية :قراءة في الارشيف المخزني، أعمال ندوة (طرفاية تاريخ ومجال)، تنسيق المهدي الغالي ولطيفة شراس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، 2019، ص .85.

[4] ــ نفسه، ص.87.

[5] ــ نور الدين بلحداد، مادة: "بينس أركونادا فرانسيسكو، **معلمة المغرب**، م. س. ص. 133.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

عسكرية مهمة لتواجدها بسواحل الصحراء، وللإنطلاق منها لاحتلال إيفني والصحراء سنة 1934،[1] **"وقد امتنعت القبائل عن أي تعامل مع إدارة الحماية الاسبانية بل واشترطوا على العسكريين الاسبانيين سنه 1934 أنه لا يمكنهم التعامل معهم إلا إذا أتوهم بحجج مكتتبة تثبت ما يدعيه الإسبان من أن تلك المناطق أصبحت خادعة بحكم عقد الحماية للإدارة الاسبانية، و لما لم يجد بدا من الاستجابة للسكان اضطروا إلى الإتيان بظهائر تثبت إما استمرار ثقة المخزن في المنطقة وإما تعيينات جديدة".**[2]

وإلى حدود سنة 1956م، فقد عبر الصحراويون في عدة مناسبات عن رفضهم للاستعمار الإسباني منخرطين في الحركات الجهادية التي قادتها قبائل المنطقة.

5- طرفاية بين كفاح جيش التحرير والرجوع لحوزة الوطن:

ما كاد جيش التحرير يتشكل في الجنوب المغربي سنة 1956؛ حتى انضمت إليه حشود من المجاهدين الصحراويين، ويبدو أن تشكله قد خلط أوراق الإسبان قبل أن يدخل معها في المواجهة العسكرية، فامتناع سكان الصحراء على أداء الضرائب التي فرضها الإسبان، وزياراتهم المتكررة للقصر الملكي بالرباط، وتزايد أعداد الفارين من الجيش الإسباني للالتحاق بصفوف جيش التحرير، كلها أسباب كانت كفيلة بأن تعيد إسبانيا صياغة موقفها وحساباتها تجاه هذا الجيش.[3] وما هي إلا مسألة وقت حتى اشتعلت نيران المواجهة بين جيش التحرير والاستعمار الإسباني بعدما تأكد أن هذا الأخير متورط في خطة تنسيقية مع فرنسا لتصفية المقاومة.

كانت مدينة طرفاية أهم المعاقل التي شهدت معارك بين جيش التحرير والاحتلال الإسباني منذ سنة 1957م، وقد عززت إسبانيا وجودها العسكري بطرفاية باستقدام فرق عسكرية اسبانية من مختلف مدنها: قادس واستورياس وافيا ومدن أخرى، وتم نقل الفرقة جوا من مليلية إلى طرفاية في 09 نونبر 1957.[4]

كانت طرفاية تضم قاعدة مكونة من الفرقتين الأولى والثالثة من قوات لاليخون، وفيلقي المشاة 49 و 50 وفرقة من الرشاشات التابعة للطابور الثالث لرماة إيفني تحت قيادة الكولونيل كامبوس.[5] إلا أن عناصر جيش التحرير استطاعوا تحقيق نتائج متقدمة في الميدان العسكري ضد الإسبان، وقد شارك في هذه المعارك العديد من القيادات الميدانية الصحراوية، واستطاع بذلك جيش التحرير الاستحواذ على مجموعة من المناطق وقطع أغلب المواصلات البرية، حيث لم يبق للجيش الإسباني من وسيلة للاتصال بمدن العيون الطرفاية الداخلة سوى المواصلات الجوية والبحرية، وفي سنة 1958م، سيشن التحالف الفرنسي الإسباني هجمات وحشية على المنطقة في إطار العمليات العسكريَّة الكبيرة التي قامت بها القوات الفرنسية والإسبانية فِي شمال غرب أفريقيا، حيثُ شملت عددا مِن المُدن فِي الجنوب المَغْرِبي؛ كطَرْفَايَة والعيون والسمارة وإفني، بالإضافة إِلَى الداخلة وبعض المناطق المُجاورة لها، إذ تم توجيه عدد مِن الضربات لِهَذِه المناطق. بعد أَنْ قررتا التحالف لتضييق الخناق على عناصر جيش التحرير. هَذِه

---

[1] ــ محمد سبي، **إسبانيا والصحراء 1934-1975 دراسة تاريخية اجتماعية**، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ص. 29

[2] ــ حمداتي شبيهنا ماء العينين، **قبائل الصحراء المغربية أصولها جهادها ثقافتها**، المطبعة الملكية الرباط، 1419هـ، 1998م، ص.204.

[3] ــ محمد سبي، م. س. ص. 109.

[4] ــ محمد سبي، م. س. ص. 124-125.

[5] ــ نفسه، ص. 127.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

العملية شملت، اَلْمنْطَقَة المُمتدة من وادي الذهب جنوبا حتّى منطقة آيت باعمران شمالا، حيثُ أدى قصف الطائرات إِلَى اعتقَال عدد كَبِير من سُكَّان المنطقة، ونزوح عائلات وقَبَائِل بأكملها إِلَى الشمال، خاصة إِلَى مدينة كلميم.[1]

وبعد استماتة المقاومين وصمودهم ضد العدوان الغاشم، أعطى فرانكو أوامره للجيش الإسباني أَنْ يجمَعَ قواته فِي سيدي إفني وأَنْ يتخلى عَن المراكز العسكريَّة الأُخرى لفائدة المقاتلين المغاربة الَّذين سلموها فِي الحين للقوات المسلحة الملكية. كما أظهرت إسبانيا رغبة في تهدئة الأوضاع من خلال التنازلات التي أعقبت الحرب، خاصة ما يتعلق بالتنازل عن طرفاية، ففي أبريل من نفس السنة استرجع المَغْرِب إقليم طَرْفَايَة من الاحتلال الإسباني، شرط تسليمها للقوات المسلحة الملكية ووقف المناوشات وحالة الحرب المعلنة من طرف جيش التحرير،[2] وفِي أبريل سنة 1958 استلم مدير شؤون الصحراء باسم الملك مدينة طَرْفَايَة من الحُكم العسكري الإسباني، وسلمت القيادة العسكريَّة للناحية إِلَى الجيش الملكي المَغْرِبي. وبمناسبة هذا التسليم وجه جلالة المغفور له محمد الخامس خطابا إلى شعبه الوفي عبر فيه عن فرحه بهذا الانجاز قائلا: "لقد أنعم الله علينا نعمة جديدة، ووقفنا لقطع شوط آخر في سبيل استكمال وحدتنا الترابية، إذ في نهار الغد سيقصد ولي عهدنا البار الأمير مولاي الحسن طرفاية ليتسلم بالنيابة عنا مقاليد سلطة ذلك الإقليم الذي لن يرفرف على ربوعه بعد اليوم إلا العلم الوطني".[3] وفي 12 ماي انسحبت القوات الاسبانية من مدينة طرفاية وتم تسليم المصالح الإدارية إلى السلطة المغربية، وبذلك تم ضم طرفاية إلى حظيرة الوطن بعد أن أثارت السلطات إسبانيا عدة صعوبات وعراقيل في وجه هذا الاسترجاع.[4]

---

[1] ــ رحال بوبريك، ''جيش التحرير بالصحراء وعملية إكوفيون'' ، في كتاب: **مدخل إلى دراسة الصحراء الأطلنتية**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ص.

[2] ــ سبي، م. س. ص. 137.

[3] ــ مجلة المقاومة وجيش التحرير، الوثيقة السادسة، سلسلة أحداث ملحمة الاستقلال 1958، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، مطبعة المعارف الجديدة، 1996، الرباط، ص. 58-59.

[4] ــ المرجع نفسه، ص. 72-73.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة

تُجسّد حاضرة طرفاية، منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، نموذجًا صريحًا للصراع بين الإرادة المخزنية للحفاظ على السيادة المغربية، وبين الأطماع الاستعمارية الأوروبية التي رأت في المناطق الصحراوية بوابة لتمددها الإمبريالي ،فبينما راهنت القوى الكبرى كبريطانيا وإسبانيا على فرض الأمر الواقع عبر إنشاء المراكز التجارية والعسكرية، أظهر المخزن المغربي، خاصة في عهد السلطان مولاي الحسن الأول، قدرة دبلوماسية وميدانية على توظيف التنافس الأوروبي لحماية الوحدة الترابية، وإن كانت موارده محدودة.

إذ وبالرغم من محاولات ماكيتري وادعاءات الحكومة البريطانية بانفصال المنطقة عن المخزن، إلا أن المفاوضات والضغوطات الدبلوماسية، إلى جانب المقاومة المسلحة للقبائل الصحراوية، قادت في النهاية إلى اعتراف بريطانيا صراحة بالسيادة المغربية على طرفاية سنة 1895 إلا أن هذا الاعتراف لم يمنع إسبانيا من احتلالها عسكريًا سنة 1916، لتبدأ مرحلة جديدة من المقاومة الشعبية والمؤسساتية.

وقد بلغ الكفاح ضد الوجود الإسباني ذروته بانخراط قبائل المنطقة في صفوف جيش التحرير، واندلاع معارك ضارية سنة 1957، اضطرت إسبانيا على إثرها إلى الجلاء، لتُسترد طرفاية نهائيًا إلى حوزة الوطن في أبريل 1958، في خطاب ملكي خالد جسّد فرحة المغرب باستكمال وحدته الترابية. وبذلك، تظل طرفاية شاهدة على حقيقة تاريخية لا تقبل المساس: أن السيادة المغربية على أقاليمه الجنوبية كانت دومًا خطًا أحمر، دافع عنه المخزن والمجتمع معًا بكل الوسائل المتاحة، وأن أي وجود أجنبي لم يكن سوى احتلال مؤقت قُوبل بمقاومة بطولية، صنعت نهاية الانتصار وعودة العلم الوطني.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- ابن زيدان، عبد الرحمن. إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس. الجزء الثاني. مطبعة إديال، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 1999.
- ابن الصغير، خالد. بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب. دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2003.
- ابن الصغير، خالد. العلاقات المغربية-البريطانية خلال القرن التاسع عشر (1856-1186). الرباط، 2001. (ملاحظة: التاريخ 1186 قد يكون خطأ مطبعيًا والصحيح 1886 أو 1896)
- بلحداد، نور الدين. السلطان مولاي الحسن الأول والسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية 1873-1894. منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، الرباط، 2011.
- بلحداد، نور الدين. "ماة 'دونالد ماكينزي'." معلمة المغرب. ملحق (ج3)، المجلد 23. دار الأمان، الرباط، 2014.
- تنضافت، أحمد. التسرب الأوروبي بالسواحل الأطلسية الجنوبية للمغرب 1836-1896. منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، الرباط، 2014.
- الحسيني، لطيفة. "التدابير المخزنية لحماية السواحل الجنوبية المغربية جهود السلطان مولاي الحسن الأول." مجلة الذاكرة الوطنية. العدد 22. منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، الرباط، 2013.
- روجرز، ب. ج. تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى سنة 1900. ترجمة يونان لبيب رزق. الدار البيضاء، 1982.
- سبي، محمد. إسبانيا والصحراء 1934-1975 دراسة تاريخية اجتماعية. منشورات مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط. 2015.
- السوسي، محمد المختار. المعسول. ج 15. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1962.
- السوسي، محمد المختار. إيليغ قديما وحديثا. المطبعة الملكية، الرباط، 1966.
- الشبيهنا ماء العينين، حمداتي. قبائل الصحراء المغربية أصولها جهادها ثقافتها. المطبعة الملكية، الرباط، 1419هـ - 1998م.
- الشيخي، أحمد. "طرفاية: قراءة في الارشيف المخزني." أعمال ندوة (طرفاية تاريخ ومجال). تنسيق المهدي الغالي ولطيفة شراس. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، 2019.
- الناصري، أحمد بن خالد. الاستقصا لدول المغرب الأقصى. ج 9. تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري. دار الكتب، الدار البيضاء، 1956.
- مرتين، ميكل. الاستعمار الاسباني في المغرب. ترجمة عبد العزيز الوديي. منشورات التل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.1988.
- F. De la chapelle, Les TEKNA du sud Marocaine, Publication du comité de l'Afrique Française, 1891.
- M. Nehli, Lettres chérifiennes, 1ere partie, Paris, 1915.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/